(ملخص رسالة ماجستير في العلوم السياسية)
موضوعها: المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسيه في أفريقيا مع دراسة للدور السياسي للعسكريين في غانا(١٩٦٦ ـ ١٩٦٩)

مقدمة من: مجدي عبده خليل حماد *
اشراف : د. عبد الملك عوده، د. على الدين هلال
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

...

يستهدف هذا البحث تحليل ظاهرة الدور السياسي للجيوش في علاقتة بظاهرة التنميه السياسيه، من خلال رسم اطار نظري عام للظاهرة موضوع البحث في دول العالم بصفة عامة، والدول الافريقية بصفة خاصة، مع اتخاذ تجربة غانا تحت الحكم العسكري فيما بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ كنموذج للدراسة التطبيقية.

فلقد كثر الجدل في مطلع الستينات حول ملائمة نظام الحزب الواحد أو تعدد الاحزاب كأداة لقيادة وتوجيه التنمية في الدول الافريقية، ولكن تعدد وتوالى الانقلابات العسكرية في مجموعة منها يشير الى اهمية دراسة ما يمكن أن تتطور اليه «دولة يحكمها العسكريون». وتستتبع الشواهد المتاحة للظاهرة ضرورة التركيز على سؤالين اساسيين: **أولهما** ـ عن اسباب شيوع الانقلابات العسكرية، **وثانيهما** ـ عن امكانيات القيادات العسكرية كصفوة حاكمة في توجيه عملية التنمية.

ولقد عمد الباحث الى اختبار كل من هذين السؤالين على مستويين من مستويات التحليل: المستوى الكلي ممثلا في المنهاج المقارن، والمستوى الجزئي ممثلا في منهاج دراسة الحالة. ومن ثم فقد لجأ الى تقسيم الدراسة الى جزأين اساسين: **اولهما** ـ جزء نظري عام عن «الظاهرة العسكرية في الاطار الافريقي» و يبدأ بمبحث تمهيدي «في عمومية الظاهرة العسكرية» على المستوى العالمي، **وثانيهما** ـ جزء تطبيقي يختص بالظاهرة العسكرية في غانا فيما بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩. فضلا عن خاتمة الدراسة التي تتناول التقييم والنتائج.

و يشتمل الجزء النظري على مبحث تمهيدي وثلاثة فصول.

* ولقد تعرض **المبحث التمهيدي** للظاهرة العسكرية في شكلها العام

---

* الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام المصرية.

واستعرض نماذجها على المستوى العالمي، مع التركيز على مناقشة مقولة الحياد السياسي للعسكر بين من الناحيتين النظرية والواقعية حيث خلص الى أن فكرة الحياد حتى في اطار الدول الغربيةهي مجرد «مفهوم دستوري» أكثر منها «حقيقة سياسية» وكل ما في الامر ان الجنرالات لا يحلون مباشرة محل الرؤساء في ممارسة السلطة. أما في الدول المتخلفة فقد شاع تدخل الجيوش في مجموعة منها لاسقاط نظم الحكم القائمة حيث يتولى الجنرالات مباشرة وظائف الرؤساء كما توضح الظواهر في امريكا اللاتينية وآسيا والشرق الاوسط. فضلا عن أن الدول الاشتراكية بدورها ليست بمنأى من ضغوط وتدخل الصفوة العسكرية.

* اما **الفصل الاول** فقد تناول «الاطار السياسي للجيوش الافريقية» حيث عنى بتحليل مفهوم الجيش وقد نسب الى الاطار الافريقي بظروفه وخصوصياته ــ سواء بالمعنى الاصطلاحي للكلمة أو بمعنى الاصل التاريخي والموار يث الاستعمارية لعدد من الجيوش الافريقية أو بمعنى تركيبها الاجتماعي حيث تتداخل تلك المتغيرات في تقدير السلوك السياسي للجيش المعين. وفضلا عن ذلك يتضمن اطار تحليل الظاهرة طبيعة العلاقات المدنية ــ العسكرية في محيط دول القارة ومدى ما يسودها من توتر أو صراع، من اتفاق أو تناسق. واخيرا يتضمن هذا الاطار الاشارة الى تطور حركة بعض الجيوش الافريقية التي لم تكن تنبىء عن أية امكانيات سياسية في اعقاب الاستقلال مع بداية الستينات فاذا بها تصل الى مرحلة الانقلاب العسكري في منتصف الستينات.

* بينما عمد **الفصل الثاني** الى استعراض اسباب التدخل العسكري وقد أمكن تركيزها ــ بالاستناد الى بعض الاتجاهات الفكرية لتحليل الظاهرة ــ في ثلاثة متغيرات **اولها** ــ متغيرات البيئة الداخلية وهي دراسة للمشكلات والازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسوغ التدخل. **وثانيها** ــ متغيرات البيئة الخارجية وهي دراسة لامكانية انتقال الانقلابات بفكرة العدوى، وتأثير احتمالات التدخل الأجنبي ضد أو مع الانقلاب فضلا عما يحتويه المسرح الدولي من صراع وتأثير ذلك الصراع الايديولوجي على الدول المتخلفة.

وثالثها ــ المتغيرات العسكرية فطالما ان الانقلاب على المستوى المبسط للغاية يحدث لان مجموعة من الضباط قررت ذلك فان دراسة خصائص وتركيب ومصالح الجيوش يعتبر بعدا هاما من ابعاد مسوغات التدخل.

* واخيرا يستهدف **الفصل الثالث** تقييم نتائج التدخل العسكرى وعلى ذلك فقد عنى **اولا** بتحديد مشكلات التخلف السياسي التي تخرج الجيوش لمعالجتها كما تدعى وامكن التركيز على أربع منها: آثار الاستعمار والاستعمار الجديد، عدم التكامل السياسي، قصور الفعالية السياسية، عدم الاستقرار والعنف السياسي. و بذلك أمكن **ثانيا** استعراض دور الجيوش التي استولت على السلطة في هذه المجالات الاربعة بالاضافة الى دراسة احتمالات انسحاب الجيش من الميدان السياسي مرة ثانية.

* اما **الجزء التطبيقي** الخاص بالحالة الغانية فقد انطلق من المعطيات التى وفرها البحث في الجزء النظري واستهدف بالتالي مزيدا من الدقة والتحديد في اختبار وتأكيد بعض الفروض ولذلك كان تركيزه الاساسى هو «سلوك الصفوة العسكرية الغانية التي استولت على مقاليد السلطة في ٢٤ فبراير ١٩٦٦». وانقسم ذلك الجزء بدوره الى قسمين: اولهما عن الاسباب، وثانيهما عن النتائج.

* **فالفصل الاول** استهدف تحليل اسباب الانقلاب فلم يقدم من متغيرات البيئة سواء الداخلية او الخارجية سوى ما يعبر عن خصوصية الوضع الغاني بينما كان محور اهتمامه تحليل الجيش الغاني في الميدان السياسى بمعنى خصائصه وتركيبه الاجتماعي وعلاقته بالسلطة السياسية المدنية قبل الانقلاب ثم عوامل تحريض السلوك العسكري اى دراسة فكرة الاستعداد للتدخل من قبل الجيش الغاني وفرصة التدخل التي استغلها للقيام بالانقلاب.

* اما **الفصل الثاني** فقد استعرض سياسات الانقلاب ونتائجها حيث كان تركيزه ايضا على تحليل السلوك السياسي للصفوة العسكرية في ممارستها للسلطة. ولذلك فقد عمد بداية الى استكشاف وتجميع المقومات الفكرية التي تشكل الاتجاه السياسى أو الايديولوجي لتلك الصفوة، واتجه بعد ذلك الى اختبار تلك المقومات في مجالات التطبيق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

واخيرا، اشارت خاتمة الدراسة الى تواضع النتائج التي تمخضت عن الانقلابات العسكرية من ناحية مواجهة مشكلات التخلف و بناء نموذج للتنمية يعتمد على توجيهات الصفوة العسكرية وقدراتها، مما يرد الى طبيعة عملية التنمية ومتطلباتها ــ من ناحية، والى خصائص تلك الصفوة وعيوبها ومواريث تنشئتها ــ من ناحية ثانية، فضلا عن تأثيرات المناخ والصراع الدولى المحيط بها ــ من ناحية ثالثة.